ذاكرة الألم في العراق

وقائع المؤتمر الدولي الثاني

16-17 نيسان 2025م

المجلد الرابع الأوراق البحثية

هوية الكتاب

وقائع المؤتمر الدولي الثاني ذاكرة الألم في العراق

قرن من الجرائم والإبادة الجماعية والمجازر والانتهاكات

المشرف العام: السيد عقيل عبد الحسين الياسري -الدكتور عباس عطية القريشي

تحرير: أ.د. قيس ناصر راهي- د. ثائر غالب الخيكاني

المؤلف : مجموعة مؤلفين

الناشر: المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف/ العتبة العباسية المقدسة

المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

سنة الطبع: 2026م

الترقيم الدولي: 978-9922-262-02-4

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية: 124/ 2026

التدقيق اللغوي: أ.د. مصعب مكي زبيبة

الإخراج الفني: كاظم سعيد الفتلاوي

حجم الكتاب: 190 × 270

عدد الصفحات: 266

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب من دون إذن خطي مسبق من المركز

تنبيه:إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر .

المحتويات

ذاكرة الألم والعدالة الانتقالية ٧

ذاكرة الألم العراقي-الآشوريون المسيحيون حالة للدراسة- ١١

عملية الأنفال الأولى ضد الكرد الفيليين في العراق قضية إبعاد ورهائن لمواطنين عراقيين
من قبل نظام صدام البعثي، ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠م ٢٥

التأثيرات العرقية والاجتماعية والنفسية للقومية التركمانية من جرائم التطرف ٣٧

التهجير القسري والإبادة الجماعية ضد المكون التركماني في العراق ٥٣

ترحيل الشبك ١٩٨٨م ٨٧

الإبادة الجماعية لناحية تازة خورماتو سنة ١٩٩١ خلال الانتفاضة الشعبانية المباركة لتركمان الشيعة ١٢١

ذاكرة الألم والمعاناة للتركمان في طوزخورماتو خلال حقبة نظام البعث: تحليل تاريخي
(ما قبل وما بعد عام ٢٠٠٣) ١٥١

من ذاكرة ألم تازة خورماتو نموذجا هيروشيما العراق بعد ٢٠٠٣م ١٧٧

الشبك والنزوح الكبير ٢٠٥

طوز والليالي السوداء ٢٣١

توصيات المؤتمر ٢٥٩

التأثيرات العرقية والاجتماعية والنفسية للقومية التركمانية من جرائم التطرف

د. علي أدهم

الجمعية العراقية للإدارة الهندسية

المستخلص

الأحداث التي مرت بالعراق أدت لتغيرات كبيرة في كافة المستويات الثقافية والاجتماعية والنفسية والعرقية والدينية والمذهبية. وأدت هذه الأحداث لتغيرات ديمغرافية ونفسية واجتماعية كبيرة. لن تخلو أي فئة من فئات المجتمع من جرائم التطرف، ولكن هنالك فوارق واضحة من حيث النسبة وعدد التضحيات من فئة إلى أخرى، ومن قومية إلى أخرى، ومن طائفة إلى أخرى. في ظل هذه الأزمة كان للقومية التركمانية تضحيات جسيمة منذ 2003 ولغاية تحرير مدن العراق من مجرمي داعش المتطرفين. لقد مرّ تركمان العراق بثلاث حقب من التضحيات الجسيمة، وكل حقبة كانت أصعب من قبلها. في المرحلة الأولى وفي ظل نظام البعث دفع تركمان العراق العديد من الشهداء والسجناء بانتمائهم إلى حزب الدعوة والقسم الآخر كونهم من الطائفة الشيعية. أما المرحلة الثانية فكانت ما بين 2004 لغاية 2014 عانت مدن ومناطق التركمان جرائم بشعة من التفجير والقتل على الهوية والتهجير والحصار. فخلفت التفجيرات هذه الجرائم آلاف من الضحايا في مدن تلعفر وطوزخرماتو وكركوك وآمرلي وبشير وسهل نينوى وديالى. المرحلة الثالثة كانت للمدة 2014 لغاية 2018 خلال الهجمة الهمجية لعناصر داعش الإجرامية لمدن العراق، كانت من أصعب مراحل التي مرّت على القومية التركمانية ويمكن القول إنها كانت طلقة الرحمة للتفريق التركمان من مدنهم؛ مما أدى إلى تفريقهم إلى جميع محافظات العراق تاركين مدنهم ولغتهم وثقافتهم وطبيعة حياتهم. فالتضحيات كانت متسارعة ولم ينجُ أي تركماني من الطائفة الشيعية من آثار عناصر داعش الإجرامية في مدن التركمان وخاصة في تلعفر، فجميع من اختطفوهم تم قتلهم بأبشع الطرق ولم يطلقوا سراح أي شخص منهم. وقد تجاوز

عدد المختطفين التركمان ما يقارب ألف تركماني من فئات عمرية مختلفة من أعمار أقل من شهر إلى عمر (80) سنة. وعلى الرغم من التضحيات الكبيرة فإن من بقي على قيد الحياة وخاصة من أهالي قضاء تلعفر ومن الشيعة تحديدا فقد تركوا كل ما يملكون هاربين بأنفسهم إلى مواقع آمنة. وبمرور الزمن فإنهم استقروا في أغلب محافظات العراق، فضلا عن ذلك فإنهم بدأوا حياتهم وكأنهم ولدوا من جديد لا يملكون غير ما استطاعوا حمله من بيوتهم ومن ممتلكاتهم. كانت للمرجعية الدينية العليا المتمثلة بسماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني (دام ظله) دور كبير في احتوائهم وتوفير مستلزمات الحياة الكريمة لهم. أيضاً كان لعامة الناس دور كبير ماديا بتبرعاتهم في احتوائهم وتوفير احتياجاتهم، فضلا عن الحكومات المحلية في أغلب المحافظات وخاصة محافظتي كربلاء المقدسة والنجف الأشرف وبقية المحافظات، إذ انتشر وجودهم في جميع المحافظات.

نتيجة لهذه الأحداث وبشكل غير إرادي انتشر التركمان في أغلب محافظات العراق، وهنالك أعداد كبيرة لم يعودوا إلى أماكن سكناهم السابقة؛ مما أثر بشكل كبير في تغيير لغة الأم وثقافة الأجيال الجديدة؛ نتيجة لتواجدهم في المحافظات الأخرى، وانخرطوا بالعمل والدوام وغيرها من النشاطات اليومية أدى ذلك إلى عدم ممارسة لغة الأم، وأيضاً لتغيير ثقافتهم وطبيعة حياتهم، فضلا عن ذلك فإن الأحداث سببت التصفية القومية والمذهبية للتركمان.

ضمن هذه التحديات لابد من إيجاد طرق لإعادتهم إلى مدنهم للحفاظ على تقاليدهم وتنوعهم القومي والثقافي، وهذا يتطلب تعاون الجميع والعمل الجدي في رسم خارطة الطريق لإعادتهم. في هذا البحث سوف نناقش هذا الموضوع والمواضيع الأخرى؛ لغرض وضع الحلول المناسبة، وذلك لتقليل آثار ما حدث خلال عقود من الزمن الماضي.

الكلمات الافتتاحية: الانتهاكات بحق تركمان العراق، نظام البعث وجرائم الإبادة، جرائم التطرف، جرائم داعش والقاعدة والطائفية.

المقدمة

تُعد القومية التركمانية جزءًا مهمًا من الهوية الثقافية والعرقية في بعض البلدان، خاصة في العراق وسوريا وإيران ولبنان. وتشير القومية إلى الانتماء لجماعة ذات لغة وتقاليد مشتركة؛ مما يسهم في تشكيل سلوك الأفراد والمجتمعات.

لقد عانت القومية التركمانية في العراق من أزمات إنسانية واجتماعية، بالإضافة إلى التهميش والتطهير العرقي والمذهبي لعقود من الزمن. وازدادت التحديات المعيشية لهم في مدنهم مع تزايد التوترات العرقية والدينية في بعض المناطق، وظهرت تساؤلات حول مدى تأثير القومية التركمانية في التطرف العنيف. فمن خلال هذا البحث نسعى إلى تحليل التأثيرات العرقية والاجتماعية والنفسية للقومية التركمانية، ومدى تأثير لغتهم وتقاليدهم على حياتهم اليومية بسبب التهجير القسري، ولا سيما في العقدين الأخيرين.

ويمكن تسليط الضوء على أبرز التأثيرات الكبرى للقومية التركمانية من خلال المحاور الآتية:

أولًا: التأثيرات العرقية

تُشكل القومية التركمانية عنصرًا مهماً في هوية الفرد والجماعة، إذ تؤدي إلى تعزيز الشعور بالفخر والانتماء، ولكنها في بعض الأحيان قد تُستخدم كأداة لتسويغ العنف أو التمييز ضد الآخرين. ووفقًا لتقرير الأمم المتحدة الإنمائي (2021) ، فإن الجماعات العرقية التي تشعر بالتهميش أو الاضطهاد تكون أكثر عرضة للانخراط في حركات متطرفة كرد فعل على الظلم المتصوَّر. وفي العراق، على سبيل المثال، عانى التركمان من صراعات متعددة بسبب سياسات التهميش، مما دفع بعض أفرادهم في الانخراط في جماعات متشددة لحماية هويتهم العرقية (الأمم المتحدة الإنمائي، 2021).

ثانيًا: التأثيرات الاجتماعية

غالبًا ما تُستخدم القومية التركمانية كأداة للتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة. فقد أشار تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) عام 2022 إلى أن الجماعات الإرهابية تستغل مشاعر الإقصاء الاجتماعي داخل المجتمعات التركمانية لتجنيد الشباب في أعمال عنف. وأن التنافس العرقي مع المجموعات الأخرى، مثل العرب والأكراد، قد يخلق بيئة خصبة لتصاعد الأيديولوجيات

المتطرفة. إضافة إلى ذلك، فإن العوامل الاجتماعية، مثل الفقر والبطالة، قد تدفع بعض الأفراد إلى البحث عن هويات بديلة تعززها الحركات القومية المتشددة (CSIS، 2022).

ثالثًا: التأثيرات النفسية

تؤدي العوامل النفسية دورًا أساسيًا في تكوين السلوكيات المتطرفة. فالشعور بالتهديد أو الخطر على الهوية القومية قد يدفع الأفراد إلى البحث عن طرق لحماية أنفسهم، حتى لو كان ذلك عبر اللجوء إلى التطرف. وقد أوضحت دراسة أجراها معهد علم النفس السياسي (2020) أن المجتمعات التي تعاني صدمات تاريخية وتمييز عرقي تكون أكثر عرضة لتبني أفكار متطرفة. وهذا ينطبق على بعض الفئات التركمانية التي تعاني الإقصاء السياسي؛ مما يجعلها تتبنى خطابًا عدائيًا تجاه الجماعات الأخرى (معهد علم النفس السياسي، 2020) .

بناءً على ما سبق، يتضح أن للقومية التركمانية تأثيرات متعددة من جرائم التطرف، سواء من حيث الهوية العرقية أو البنية الاجتماعية أو العوامل النفسية. إن معالجة هذه الظاهرة تتطلب نهجًا شاملاً يشمل سياسات إدماجية تعزز التعايش بين المكونات العرقية المختلفة، وتوفير فرص اقتصادية وتعليمية تسهم في تقليل الشعور بالتهميش. وأن دعم الخطاب الديني المعتدل وتعزيز الثقافة الديمقراطية يمكن أن يكون لهما دور إيجابي في الحد من انتشار الأفكار المتطرفة. لذا، فإن دراسة هذه التأثيرات بعمق يمكن أن تسهم في بناء سياسات أكثر فاعلية لمكافحة التطرف العنيف وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

التأثيرات العرقية والاجتماعية:

واجه التركمان سياسات تهدف لتغيير هويتهم القومية، باعتبارهم أقلية عرقية في العراق. ومن بين هذه السياسات، سياسة تغيير اللغة؛ إذ استُهدفت مناطق التركمان، خاصة في كركوك، بسياسة التعريب، وتم تغيير أسماء المناطق والأحياء التركمانية إلى أسماء عربية .

من ناحية أخرى، تعرض التركمان لاضطهاد متعمد، شمل قصف وهدم القرى التركمانية، والتهجير القسري لسكان بعض المناطق، خصوصًا تلك التي يغلب عليها سكان من الطائفة الشيعية. وفرضت حكومة البعث المقبورة قيودًا على حقوق التركمان في بيع وشراء العقارات، وقلّصت فرص

العمل المتاحة لهم، خاصة في الوظائف الحكومية. وأُجبر بعضهم، بشكل غير مباشر، على تغيير تسجيل قوميتهم إلى العربية في سجلات النفوس لضمان بقائهم في مدنهم.

على مر العقود، تعرضت القومية التركمانية في العراق لانتهاكات وتحديات متعددة من قبل الحكومات المتعاقبة؛ مما أثر على النسيج الاجتماعي والنفسي للتركمان. شملت هذه التحديات سياسات التهميش والاضطهاد التي انتهجها النظام السابق، إلى جانب الهجمات العنيفة والعدوانية التي شنتها الجماعات المتطرفة، مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش.

التأثيرات النفسية:

أدت الانتهاكات المستمرة ضد التركمان إلى آثار نفسية عميقة من الصعب معالجتها خلال المدد الزمنية القريبة؛ إذ مارست الأنظمة القمعية السابقة والجماعات المتطرفة عمليات إجرامية متنوعة مثل الاختطاف، والقتل والتشريد، والتفجيرات، والتحريض الطائفي والعرقي؛ مما تركت آثارًا نفسية عميقة على المجتمع التركماني. في عهد نظام البعث المقبور تم إعدام المئات من التركمان وخاصة من الطائفة الشيعية بحجة انتمائهم إلى حزب الدعوة ومن مختلف مدن التركمان. وبعد سقوط نظام البعث 2003م مارست الجماعات التكفيرية والإرهابية والقاعدة وداعش عملية اختطاف لأكثر من» 1400 تركماني فقط من قضاء تلعفر، ولم يعد منهم سوى42)) شخصًا. وتعرضت النساء التركمانيات للاعتداءات الجنسية والقتل؛ مما أدى إلى صدمات نفسية جماعية بين أفراد المجتمع. وكان التأثير الأكبر تهجير وعزل المجتمع طائفيا؛ مما أدى إلى تهجير الشيعة إلى محافظات الوسط والجنوب وتهجير السنة إلى إقليم كردستان وبغداد وتركيا وبعض منهم إلى دول أخرى وخاصة الأوربية من خلال منظمات الدولية. وأثر التهجير القصري بشكل كبير وسبب بعدم عودة التركمان إلى مناطقهم الأصلية، فقد بلغت نسبة الذين لم يعودوا إلى مدنهم وخاصة في تلعفر وسهل نينوى وأطراف كركوك وديالى يتراوح من (20 إلى 30 ٪) من المجموع الكلي في هذه المناطق.

المراحل الزمنية لمعاناة التركمان:

1- المرحلة الأولى مدة نظام البعث قبل 2003:

عانى التركمان من مرحلة صعبة للغاية في ظل نظام البعث، ولا سيما خلال المدة من 1979 إلى 2003، إذ شنّ النظام تصفيات قومية ومذهبية استهدفت معظم مناطق التركمان، بدءًا من محافظة كركوك، وقضاء تلعفر، وقضاء طوزخورماتو، وناحية آمرلي، وتازة، إضافة إلى بعض المدن والقرى في محافظة ديالى وغيرها من المناطق التركمانية.

تركّزت هذه التصفيات بشكل أكبر على تركمان الشيعة، بحجة انتمائهم إلى حزب الدعوة. فكان يتم إلقاء القبض على الشباب، خصوصًا طلاب الجامعات، والموظفين، وأصحاب الحِرَف، ممن كانوا في ذروة عطائهم. وكانت عمليات الاعتقال تُنفّذ بصورة عشوائية، إذ كان أي بلاغ ضد أي شخص كافيًا للقبض عليه، وأحيانًا يتم إعدامه مباشرة بعد انتزاع المعلومات الضرورية منه، في حين يبقى البعض الآخر في السجون لعشرات السنين أو يُحكم عليهم بالسجن المؤبد. كانت هذه الحقبة بداية لمرحلة التطهير القومي والعرقي والمذهبي التي استهدف التركمان في العراق.

2- المرحلة الثانية بعد 2003 ولغاية 2014:

اختلفت هذه المرحلة عن سابقها بأن الحملة للقضاء على القومية التركمانية وخاصة من المكون الشيعي كان ممنهجا وعلنا. فلم يمر يوم خلال هذه المدة وإلا كان هنالك عمليات جماعية أو فردية للتركمان الشيعة وفي عدة مدن ذات الأغلبية التركمانية ومنها في تلعفر وطوزخورماتو وكركوك وتازه وآمرلي وسهل نينوى وغيرها من المناطق الأخرى. وشهدت هذه المدة أيضاً حملة علنية مذهبية بشكل واسع في أغلب محافظات العراق. فكان هنالك حملات منظمة تستهدف التجمعات الحيوية للمذهب الشيعي من استهداف المواكب والجوامع والحسينيات والتجمعات. وكان للتركمان حصة كبيرة من هذه الجرائم في قتل الأبرياء. من أكثر ما سبب هذه المرحلة هي خلق فجوة وعداء بين مكونات القومية التركمانية أي بين السنة والشيعة على الرغم من أن بعض السنة أيضاً عانوا ودفعوا ثمنا لمواقفهم. {10،6}.

3- المرحلة الثالثة مدة داعش 2014 لغاية 2025:

كانت من أصعب المراحل التي مرت بها القومية التركمانية من قتل وتهجير وتصفية مذهبية وبشكل واسع دون استثناء في أي منطقة أو أي مدينة. وقد مارست العناصر الإجرامية وخاصة عناصر داعش جميع وسائل الإجرام من تعذيب الأبرياء أو حرقهم وهم أحياء أو ممارسة أبشع الجرائم بحقهم. وكانت هذه المرحلة موجهة بشكل علني وواضح للمنتمين إلى المذهب الشيعي. فلم يبقَ أي شيعي تركماني في أماكن سكناهم، فمن استطاع النزوح قبل وصول عناصر داعش الإجرامية نزح إلى مدن أكثر أمانا، ومن لم يستطع تم إلقاء القبض عليه من قبل عناصر داعش الإرهابي، وتم تصفيته بشتى أنواع الجرائم، ولم يطلق سراح أي شخص يذكر. كانت هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها القومية التركمانية في مدن عدة سيطرت عليها تنظيم داعش الإجرامي.

البيانات والجداول الإحصائية:

وإذا تم فصل نسبة التضحيات بين هاتين المرحلتين، أي في ظل نظام البعث وما بعده، فإن القومية التركمانية تُعدّ ثاني أكبر فئة من مكونات المجتمع العراقي من حيث التضحيات، إذ تأتي بعد الإيزيديين، الذين تعرضوا لحملة تصفية ممنهجة من قبل تنظيم داعش الإجرامي. إلا أن هناك فرقًا واضحًا بين مصير من وقع تحت قبضة داعش من الإيزيديين ومن وقع من الشيعة، إذ لم يُقتل جميع الإيزيديين، وخصوصًا النساء، بل استُخدمن كجوارٍ وخدم وزوجات لعناصر التنظيم، وتم لاحقًا إطلاق سراح بعضهن .

أما الشيعة، فقد تعرضوا لتصفية جماعية بأبشع الطرق، ولم يُطلق سراح أي امرأة شيعية.

يوضح الجدول (1) أدناه عمليات اختطاف أبناء القومية التركمانية، مصنفة بحسب فئات الجنسية، أثناء سيطرة تنظيم داعش الإجرامي على مدن العراق.

جدول 1 : أعداد المختطفين من التركمان خلال مدة سيطرة تنظيم داعش الإجرامي

الفئة	المفقودون	العائدون	العدد الكلي
الرجال	٦٩٨	٢	700
النساء	٤٦٧	٣	470
الأطفال	٩٣	٣٧	130
المجموع	1258	42	1300

إضافة إلى الاختطاف فإن من استطاع التخلص من قبضة تنظيم داعش الإجرامي بالنزوح إلى المحافظات الأخرى. وكان النزوح مفاجئاً جدا بحيث أن أغلب العوائل لم يستطيعوا حمل المبالغ النقدية أو المصوغات الذهبية، بل وحتى المستمسكات الرسمية فقد تركوا كل شي لكي ينقذوا أرواحهم وأطفالهم ونسائهم. الجدول (2) يمثل أعداد النازحين من مدن التركمان في أثناء هجوم تنظيم داعش الإجرامي.

جدول 2: عدد النازحين من مدن التركمان إلى مناطق أخرى داخل العراق وخارجه

العدد	الفئة
350،000	النازحون

الإحصائيات المتعلقة بضحايا في مدن التركمان في العراق

وفقًا لتقرير صادر عن مركز حقوق الإنسان في العراق، بلغ عدد الشهداء والمفقودين من التركمان منذ عام 2003 وحتى عام 2018 أكثر من 4870 شخصًا. إذ توزع هذا العدد إلى أغلب مدن التركمان في العراق. في الجدول (3) توزيع الضحايا لمدن التركمان المتضررة في العراق:

جدول 3: ضحايا في التركمان للمدة من 2003–2018

ت	المدينة	عدد الضحايا
	تلعفر	1610
	البشير	580
	تازة	310
	طوز خورماتو	2000
	آمرلي	370
	المجموع	4870

الانتهاكات المستمرة لحقوق التركمان :

تعرض التركمان لانتهاكات عرقية وطائفية وقومية واجتماعية متعددة منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى اليوم. فيما يأتي أبرز الانتهاكات والأحداث التي مر بها التركمان، بدءًا من نظام البعث وحتى التحرر من دنس تنظيم داعش الإجرامي:

1. في 14 تموز 1959، وبعد عام من قيام الجمهورية العراقية بقيادة عبد الكريم قاسم، تعرضت محافظة كركوك لمجزرة راح ضحيتها أكثر من (70) شخصًا، بينهم قيادات تركمانية بارزة مثل عطا خيرالله.

2. تعرضت ناحية التون كوبري في محافظة كركوك لعملية إبادة جماعية خلال مدة حكم حزب البعث، إذ قُتل أكثر من (100) تركماني.

3. في 31 آب 1996، تعرض التركمان في محافظة أربيل لمجزرة خلال الحرب الأهلية الكردية العراقية، إذ دخلت القوات العراقية مدينة أربيل وهاجمت مقرات الجبهة التركمانية العراقية، ما أدى إلى إعدام (48) شخصًا واعتقال (38) آخرين.

4. شارك التركمان في الانتفاضة الشعبية عام 1991 ضد نظام صدام حسين، إذ حملوا السلاح لمقاومة حملات الإبادة الجماعية التي استهدفت الأقليات في العراق. وعلى أثر ذلك، شنت قوات البعث حملات تطهير عرقي وقومي وطائفي بحق التركمان في عدة مدن تركمانية.

5. اتبع نظام البعث سياسة التعريب، إذ قام بتغيير الأسماء والألقاب والهوية القومية التركمانية إلى العربية، ومن أمثلة ذلك تغيير اسم محافظة كركوك إلى محافظة التأميم. وتعرض التركمان للإقصاء والحرمان من حقوقهم، خاصة إذا أصروا على التمسك بهويتهم القومية كتركمان.

6. نفذت السلطات البعثية سياسات تهدف لتغيير الهوية القومية للتركمان، بما في ذلك إعادة ترتيب التقسيمات الإدارية، خصوصًا في محافظة كركوك، إذ تم تفكيك المحافظة وإلحاق أجزاء منها بمحافظات مجاورة، إلى جانب فرض قيود على بيع وشراء العقارات في المناطق التركمانية.

7. قام نظام البعث بقصف وهدم القرى التركمانية الشيعية في ضواحي محافظة كركوك وتهجير سكانها قسرًا.

8. ضمن استحقاقات المكون التركماني، قُدّم مقترح إلى مجلس قيادة الثورة المنحل لتحويل قضاء تلعفر إلى محافظة، لكن الطلب رُفض بسبب أن معظم سكانها من التركمان، وأكثر من (50٪) منهم من الطائفة الشيعية سكان مدينة تلعفر حصريًا

9. في عام 2010، وُجهت اتهامات للأحزاب الكردية في محافظة كركوك بارتكاب انتهاكات ضد الأقليات، بما في ذلك التركمان، إذ شملت هذه الانتهاكات حملات واسعة من الاختطاف والاعتقال والاغتيال دون أوامر قضائية، استهدفت الأبرياء، خاصة قبيل الانتخابات، بهدف التأثير على نتائجها. وأفادت بعض التقارير بوجود سجون سرية في إقليم كردستان تضم أعدادًا كبيرة من التركمان، وذلك في مدة كانت الأحزاب الكردية تسيطر فيها بشكل شبه كامل على مفاصل الحكم في كركوك.

10. تعرض التركمان في مختلف مدنهم لهجمات طائفية إرهابية منظمة، أسفرت عن سقوط العشرات من الضحايا وتدمير العديد من المنازل بسبب قوة التفجيرات. على سبيل المثال، في 27 أيار 2007، شهدت تلعفر انفجار شاحنتين محملتين بالمتفجرات أثناء تجمع المواطنين لاستلام الحصة التموينية، التي كانت قد انقطعت عن المدينة لعدة أشهر بسبب الإرهاب. أسفر الانفجار عن تسوية حي كامل بالأرض، واستشهاد أكثر من (150) شخصًا، بينهم عائلات بأكملها.

11. في 22أيار 2018، تعرض قضاء طوزخورماتو لهجوم إرهابي نفذه تنظيم داعش؛ مما أسفر عن استشهاد وإصابة العشرات من الشيعة التركمان، بينهم نساء وأطفال.

12. بعد استقرار الوضع الأمني والقضاء على تنظيم داعش في عام 2018، كان ولا يزال التركمان ينتظرون من الحكومات المتعاقبة إعادة حقوقهم وتعويض المظلومين، وإرجاعهم إلى مدنهم وإنهاء مرحلة التهجير. ومع ذلك، لم تولِ الحكومة اهتمامًا كافيًا لهذا المكون المهم، الذي عانى لعقود قبل وبعد 2003. حتى الآن، فلم يتسلم معظم التركمان التعويضات عن الأضرار التي تسبب بها داعش، ولم تكتمل إجراءات تعويض عوائل الشهداء وضحايا الإرهاب، على الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات . ومن ناحية أخرى، لم يُمنح التركمان التوازن المكوناتي الذي نص عليه الدستور العراقي، إذ لم يحصلوا على حقوقهم في المناصب التنفيذية.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن التركمان كانوا وما زالوا في طليعة المدافعين عن وطنهم، إذ انخرط العديد منهم في صفوف القوات الأمنية، سواء في وزارة الدفاع أو الداخلية أو الحشد الشعبي. وقد امتزجت دماؤهم بتراب الوطن، إذ كانوا في مقدمة المعارك في الأنبار، والفلوجة، والطارمية، وسامراء، وبيجي، والحويجة، والموصل.

تظهر هذه الأحداث جزءًا من التضحيات التي قدمها التركمان في العراق مند عقود من الزمن وعلى الرغم من عدم توفر نسبة محددة لهذه التضحيات مقارنة بباقي المكونات إلا أنها قدمت أكثر من بقية مكونات المجتمع العراقي مقارنة بنسبة وجودها ضمن مكونات الشعب العراقي.

التأثيرات النفسية والاجتماعية:

نتيجة لكل هذه الانتهاكات والاعتداءات، بالإضافة إلى الإخفاق الحكومي في إعادة حقوق المكون التركماني، فمن المؤكد أن هذه التأثيرات ستظهر على نفسية المواطن التركماني، مسببةً له صدمات نفسية جماعية عميقة. ولا يزال هذا الواقع يؤثر بشكل كبير على قناعة المواطن التركماني بمصداقية الحكومات في التعامل مع جميع مكونات المجتمع العراقي على قدم المساواة من حيث الحقوق والامتيازات.

وعليه، فإن هذه المواقف مجتمعة تسببت في ردود فعل لدى جميع أفراد المكون التركماني، للأسباب الآتية:

1. **فقدان الشعور الدائم بالأمان:** بسبب انعدام الثقة لدى التركمان بوجود جهة قادرة على الدفاع عنهم في الأزمات التي مروا بها، ولم يتم حتى الآن اتخاذ أي خطوات فعلية لإعادة هذه الثقة.

2. **استمرار التهجير:** لم تضع الحكومة أي خطة قصيرة أو متوسطة المدى لإعادة التركمان إلى مدنهم، سواء من خلال تعويضهم أو منحهم حقوقهم التي تضمن لهم الاستقرار.

3. **تفكيك الأسر والمجتمع التركماني:** أدى التغيير الجغرافي القسري إلى تشتت العائلات التركمانية، إذ نجد في بعض الأحيان أن أفراد الأسرة الواحدة باتوا موزعين بين محافظات الوسط والجنوب، بينما عاد آخرون إلى مدنهم الأصلية؛ مما أدى إلى تمزيق النسيج الاجتماعي.

4. **التهميش المستمر:** عانى التركمان من التهميش لعقود طويلة؛ مما أثر بشكل كبير على هويتهم القومية، ونتج عن ذلك ضعف الانتماء القومي لديهم وانعكاسات سلبية على مستقبل المكون.

5. **ضياع اللغة والتقاليد**: بسبب التهجير وتغيير البيئة الجغرافية، وفقد بعض أفراد العائلات، وخاصة الأجيال الجديدة، لغتهم الأم، بالإضافة إلى ضياع العديد من العادات والتقاليد الخاصة بمدنهم، بما في ذلك أنماط المعيشة والأسواق والتعاملات الاجتماعية.

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تدهور الحالة النفسية والاجتماعية للتركمان في العراق؛ مما يستدعي تدخلات عاجلة لدعمهم وإعادة تأهيلهم. ومن الضروري أن تبادر الحكومة إلى اتخاذ خطوات جدية لحل مشكلات هذا المكون المهم، الذي يعدّ من أكثر المكونات التي عانت من القتل والتهجير والتهميش على مر العقود{11،12،13}.

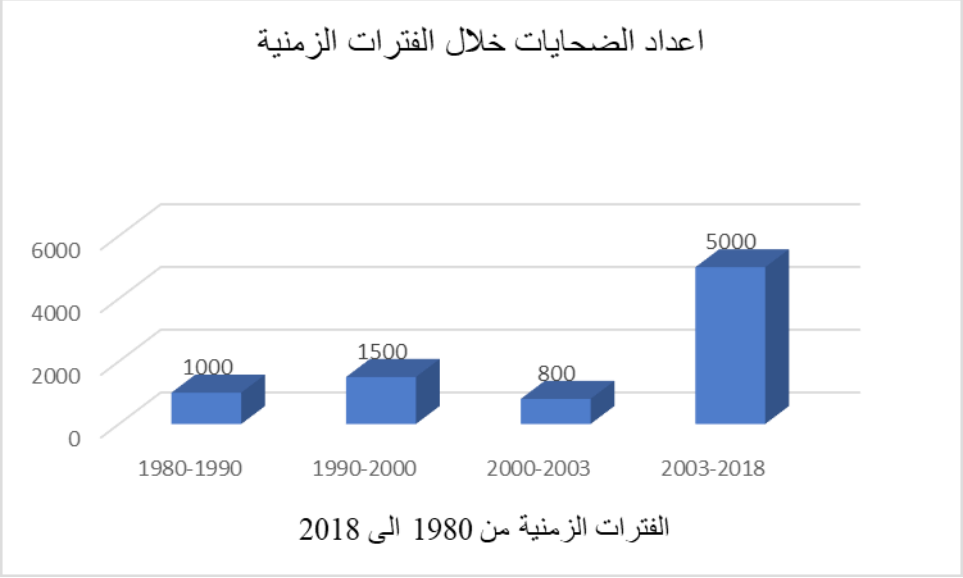

التوصيات والمعالجات:

على الرغم من كل التحديات التي واجهها المكون التركماني، من تهميش وتهجير وقتل وخطف وغيرها من الانتهاكات التي كنا نسمع عنها دون أن نراها، لكنها باتت واقعًا يوميًا يعيشه من ضحّى بأغلى ما يملك؛ لذا، لا بد من اتخاذ معالجات جادة للحفاظ على المكون التركماني، وضمان استقراره وأمنه، وحماية جميع مكونات المجتمع العراقي. وفيما يأتي بعض الإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك:

1. **تعويض عوائل الشهداء**: يجب منح ذوي الشهداء حقوقهم القانونية، إذ إن العديد منهم لم يستلموا مستحقاتهم على الرغم من مرور أكثر من 15)) عامًا على استشهادهم، وذلك بسبب الإجراءات البيروقراطية المعقدة.

2. **استكمال تعويضات المتضررين من جرائم داعش:** لا يزال العديد من المتضررين لم يتسلموا تعويضاتهم، خاصة الذين فقدوا منازلهم وممتلكاتهم نتيجة التفجيرات والدمار الذي لحق بمدنهم.

3. **تشكيل قوات أمنية محلية من أبناء المدن التركمانية:** من الضروري تكليف أبناء هذه المناطق بحماية مدنهم بدلًا من توزيعهم ضمن تشكيلات أمنية في مناطق أخرى من العراق.

4. **تطبيق القوانين بحق المدانين بالإرهاب:** يجب محاسبة جميع من ثبتت إدانتهم بالتورط في تنظيم داعش الإرهابي، بغض النظر عن مناصبهم السياسية، سواء كانوا في الحكومة التشريعية أو التنفيذية، وعدم منح أي إعفاءات للمسؤولين عن سفك دماء العراقيين، وخاصة التركمان.

5. **ضمان التمثيل التنفيذي للتركمان في مؤسسات الدولة:** لم يحصل المكون التركماني على استحقاقه الدستوري في التوازن الوظيفي داخل مؤسسات الدولة؛ مما أفقد المواطن التركماني حقه في وجود جهة رسمية تمثله وتتابع قضاياه.

6. **منح الاستحقاق الإداري لمدن التركمان:** تحويل قضاء تلعفر إلى محافظة هو مطلب قانوني وحق مشروع لجميع التركمان، ليكون أول كيان إداري مستقل يمثل التركمان في العراق.

7. **تمثيل التركمان في المناصب الأمنية:** يجب ضمان وجود ممثلين للتركمان ضمن الهيكلية القيادية للمؤسسات الأمنية، سواء في وزارة الدفاع أو الداخلية أو الحشد الشعبي أو المخابرات أو جهاز الأمن الوطني. حاليًا، لا يوجد أي تركماني في المناصب القيادية لهذه الأجهزة؛ مما يجعل القضايا الأمنية التي تخص التركمان غير خاضعة لمتابعة جدية.

8. **توحيد الصف التركماني:** ينبغي على القادة والمسؤولين التركمان الاجتماع تحت مظلة واحدة، والالتزام بمبدأ خدمة القومية والجمهور، وعدم التشتت ضمن أحزاب مختلفة، خاصة خلال الانتخابات النيابية.

الخاتمة

عانى التركمان من تهميش ممنهج لعقود طويلة، وتعرضوا لاضطهاد عرقي وقومي وطائفي من قبل الحكومات المتعاقبة. ولم تقتصر معاناتهم ما قبل عام 2003 ، بل جاءت حقبة أكثر قساوة، تمثلت في الإرهاب، والطائفية، وتنظيم القاعدة، وصولًا إلى داعش، الذي حاول طمس الهوية التركمانية من خلال التفجيرات، والقتل، والخطف، والتهجير.

على الرغم من كل هذه المآسي، لم يجد التركمان من يساندهم في محنتهم؛ مما أدى إلى تفاقم حجم التضحيات والخسائر البشرية والمادية. بعد أحداث 2014 حاولت عدة جهات مساعدة التركمان لمعاناتهم ومنها المرجعية العليا المتمثلة بسماحة السيد علي السيستاني (أدام الله عزه). وعلى الرغم من أن الدستور العراقي أقر أن التركمان هم القومية الثالثة والمكون الثالث ضمن مكونات المجتمع العراقي إلا أن الحكومة لم تراعِ ظروف التركمان واستحقاقاتهم الدستورية والتوازن المكوناتي، فلابد من أن تراعي الحكومة الحالية مطالب التركمان وتسعى إلى إعادة حقوقهم، علمًا أن الحكومة أبدت تفهمًا لمعاناتهم، لكنها بحاجة إلى ترجمة هذا التفهم إلى أفعال ملموسة على أرض الواقع.

المصادر والمراجع

ملاحظة: تم الاعتماد على مصادر متنوعة لغرض جميع البيانات والمعلومات المهمة من وسائل متعددة واعتمدنا بشكل كبير على المقابلات والتواصل مع بعض القادة والمسؤولين لغرض جمع معلومات أكثر. هنالك صعوبة في غيجاد مصادر بحثية أو كتب منشورة في هذا المجال لهذا استندنا على مصادر واقعية.

1. تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2020/ 2021، وترويج المناهج الرافضة للعلم والأدلة.

2. الأقليات في العراق ـ الواقع والمستقبل في ظل النزاع الطائفي. تقرير منشور في 21، آذار، 2021.

3. حقيقة الوجود التركماني في العراق، كتاب،رشد الهرمزي، 2005.

4. أوضاع تركمان العراق في مئوية الدولة العراقية – 2020مركز رواق بغداد.

5. تركمان العراق ودولة المواطنة – صوت الأمة العراقية 26 كانون الأول2024.

6. كتاب أصالة تركمان العراق وأصولهم في تاريخه، 22، أيار، 2011. بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003. التركماني في بلاد الرافدين يعود إلى 3500 قبل الميلاد.

7. الدستور العراقي، حدث مهم في التاريخ التركماني الحديث.

8. مقالة، تركمان العراق من هم؟ وما هي مطاليبهم؟ شاركوا إخوانهم العراقيين السراء والضراء وقدموا التضحيات والشهداء في حروب العراق. قبل 9، نيسان نيسان 2003.

9. مقالة، التعصب والتطرف في ظل نظام صدام تحليل من منظور سيادة القانون 3، شباط 2025. تجربة العراق في عهد صدام حسين.

10. مقالة، تركمان العراق. من تهميش واضطهاد إلى مصير مجهول (إطار – انفوغرافيك). 3 تشرين الثاني، 2016.

11. **جمع البيانات**: جمع المعلومات من المصادر الموثوقة حول الانتهاكات التي تعرض لها التركمان، مثل التقارير الحقوقية والإخبارية.

12. **المقابلات الميدانية**: إجراء مقابلات مع الناجين وأفراد المجتمع التركماني لفهم التأثيرات النفسية والاجتماعية بشكل أعمق.